Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

نظام الدفع الالكتروني الجزائري كآلية لتطوير وسائل الدفع الجديدة

Algerian electronic payment system as a mechanism to develop new means of payment

بصيري محفوظ BESSIRI MAHFOUD
جامعة البويرة Universty of Bouira
m.bessiri@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام : 2019-06-10 تاريخ القبول : 2019-09-19

ملخص:

حاولنا في هذه الدراسة إبراز دور نظام الدفع الالكتروني في تطوير وسائل الدفع الجديدة وأثر ذلك على النظام المالي والمصرفي الجزائري ، من خلال دراسة تطور نشاط كل من نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة ، ونظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض وذلك خلال الفترة 2006-2017، حيث توصلنا إلى أن نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر مازال في مراحله الأولى ولم يرق إلى مصاف الدول المتطورة المتحكمة في هذه التكنولوجية، حيث أن وسائل الدفع المستعملة مازالت تقليدية في أغلبها كما أن استعمال وسائل الدفع الجديدة تبقى محدودة بدورها أيضا، لذا يجب على الدولة أن تقوم بتبني استراتيجية تحفيزية لاستعمال التكنولوجية الحديثة وتعميمها على مختلف الأعوان.

كلمات مفتاحية: نظام الدفع؛ وسائل الدفع؛ المقاصة.

Abstract :

In this study, we attempted to highlight the role of the electronic payment system in the development of new means of payment and its impact on the Algerian financial and banking system by studying the evolution of the activities of the ARTS system and the ATCI system during the period (2006-2017), Where we found that the electronic payment system in Algeria is still in its infancy and has not risen to the ranks of developed countries controlling this technology, as the payment methods used are still mostly traditional and the use of new means of payment is also limited in turn , The state should adopt the motivational strategy for the use of modern technology and dissemination to the various agents.

Keywords: Payment system; means of payment; settlement.

1. مقدمة:

تعتبر أنظمة الدفع الالكتروني الحديثة من أهم إفرازات الثورة التقنية والتكنولوجية وأبرزها في مجال المعاملات المالية والمصرفية العالمية، وأصبحت لها أهمية بالغة على المستوى المالي والاستثماري العالمي إذ أنتجت "صناعة مالية ومصرفية عالمية جديدة" لها آثارها.و من أجل مسايرة هذا التطور الحاصل في هذه الصناعة كان لزاما على الجزائر أن تواكب هذه التطورات لتطوير منظومتها الاتصالية من خلال نظام الدفع الالكتروني و تحديث بنيتها المصرفية، و على ضوء ذلك نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى مواكبة الجزائر للتطورات التقنية الحاصلة في مجال العمل المصرفي؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية سيتم الاعتماد على الفرضية التالية:

الجزائر غير قادرة على مواكبة التطورات التقنية الحاصلة في مجال العمل المصرفي.

أما بالنسبة لأهداف البحث فتتمثل فيما يلي:

-محاولة معرفة أهم التقنيات الحديثة المستعملة في النظام المالي والمصرفي.

-محاولة إبراز دور أنظمة الدفع الإلكترونية في تطوير النظام المالي والمصرفي.

-محاولة تقييم أنظمة الدفع ووسائل الدفع الإلكترونية المستعملة في الجزائر.

منهجية الدراسة: اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل نشاطات أنظمة الدفع الإلكترونية في الجزائر خلال فترة الدراسة 2006-2017.

2. عصرنة وتحديث نظام الدفع الالكتروني في الجزائر

1.2 نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة:

ويطلق عليه نظام الجزائر للتسوية الفورية (**ARTS**)، وهو نظام للتسوية بين البنوك لأوامر الدفع عن طريق التحويلات المصرفية أو البريدية للمبالغ الكبيرة أو الدفع المستعجل التي يقوم بها المشاركون في هذا النظام[1]. ويقوم بمعالجة أوامر الدفع بين البنوك لتحويل المبالغ التي تساوي أو تفوق مليون دج والمدفوعات المستعجلة عبر هذا النظام، وتتعلق هذه المدفوعات المصرفية بالتحويلات لحسابهم الخاص و لحساب زبائنهم على حد السواء[2]. وقد جاء هذا النظام لمسايرة التطورات المصرفية و المعايير الدولية في مجال أنظمة الدفع بهدف ضمان سرعة المبادلات و تخفيض مخاطر الدفع بين البنوك، وقد دخل هذا النظام قيد التشغيل في فيفري 2006.

2.2 نظام المقاصة الخاص بالجمهور العريض

تم إنشاء نظام المقاصة الإلكترونية الذي يدعى نظام الجزائر للمقاصة المسافية ما بين البنوك (**ATCI**) بموجب النظام[3] رقم 05-06 ، ويتعلق الأمر بنظام ما بين البنوك للمقاصة الالكترونية للصكوك والسندات والتحويلات والاقتطاعات الأوتوماتيكية السحب والدفع باستعمال البطاقة المصرفية، وهو خاص بالتحويلات التي تقل قيمتها عن واحد مليون دج ،و يشتغل هذا النظام حسب مبدأ المقاصة متعددة الأطراف لأوامر الدفع التي يقدمها المشاركون في هذا النظام فيتم حساب الأرصدة المقاصة في **ATCI** ثم تدفق و يتم تسويتها في نظام **ARTS**(كل مشارك في نظام **ATCI**يجب أن يكون لديه حساب تسوية في نظام**ARTS**)، حيث يسير هذا النظام من طرف مركز المقاصة القبلية بين البنوك (**CPI**) وهو فرع تابع لبنك الجزائر في شكل شركة أسهم ذات رأسمال مفتوح على البنوك، ويتم عمل هذا النظام وفق ثلاث مراحل: في الأول يتم تبادل أوامر الدفع بشكل متواصل بين المشاركين في يوم التبادل ، ثم مرحلة حساب الوضعيات الصافية متعددة الأطراف حسب كل مشارك قبل إقفال يوم التبادل، وأخيرا مرحلة للصب من أجل تسوية الأرصدة الصافية في حسابات التسوية الخاصة بالمشاركين المفتوحة في نظام **ARTS** ، وقد دخل هذا النظام الخدمة في شهر ماي 2006.

3.2 إنشاء شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك

هي عبارة عن شركة تأسست سنة 1995 من طرف جمعية البنوك والمؤسسات المالية بمبادرة ثمانية بنوك جزائرية هي: بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، البنك الخارجي الجزائري، البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك وبنك البركة، وتعتبر الشركة مشغل الدفع الالكتروني للبطاقات البنكية بين البنوك في الجزائر، فهي الأداة الفنية المرافقة لبرنامج تطوير وتحديث البنوك وتعزيز وسائل الدفع عبر البطاقة البنكية، وهي تعمل على[4]:

- توسيع استخدام وتطوير وسائل الدفع الإلكترونية.
- إنشاء الهياكل التقنية والتنظيمية لضمان التشغيل المشترك بين جميع الفاعلين في الشبكة النقدية في الجزائر.
- تقديم الاقتراحات للبنوك فيما يخص قواعد إدارة المنتجات المصرفية الإلكترونية ومرافقتها في مراحل الإنشاء والتطوير.
- تقوم بعملية إصدار وتشخيص البيانات المتعلقة بالشيكات والبطاقات البنكية.
- تقوم بتنفيذ جميع الإجراءات التي تحكم تشغيل نظام الدفع الالكتروني بمكوناته المختلفة (التحكم في التكنولوجيا، تألية الإجراءات، سرعة المعاملات...).

فهذه الشركة توفر الأرضية الملائمة لعمل وسير هذا النظام فهي مسؤولة عن عملية إصدار الشيكات، البطاقات البنكية بمختلف أنواعها سواء كانت وطنية أو دولية، توفير

أجهزة الصراف الآلي (ATM)، وأجهزة الدفع الإلكتروني(TPE) الموجودة على مستوى المتاجر والفضاءات التجارية الأخرى كما تضمن توفير الصيانة لهذه الأجهزة والحماية للبطاقات.

كما تم أيضا إنشاء نظام كشف الهوية البنكية وهو نظام يقوم على تسجيل كل زبائن البنوك بهوية بنكية جديدة (RIB) لغرض التحكم في المبادلات الالكترونية بين البنوك الجزائرية و محاربة التزوير، حيث تتشكل الهوية الجديدة من أرقام و حروف سرية تصل غلى 20حرف منها 3أحرف تمثل رمز البنك، 5 أحرف تمثل رمز الوكالة، 10 أحرف تمثل رقم الحساب البنكي و حرفين يشكلان مفتاح المراقبة[5].

3. أهداف وطريقة سير النظام المركزي للدفع الإلكتروني

1.3 أهداف نظام الدفع الالكتروني:

نظام الدفع الإلكتروني الجزائري هو نظام دفع مبني على تقنيات إلكترونية و تقنيات الإعلام الآلي التي تستعمل لغرض صناعة الدفع الإلكتروني، من خلاله يتم تحصيل قيم وسائل الدفع التي تم ضبطها عن طريق تطويق المبادلات البنكية عبر سند معلوماتي بدل سند ورقي، وقد جاءت أهداف هذا النظام لتقضي على مساوئ نظام الدفع الكلاسيكي التي عانت منه المنظومة البنكية الجزائرية و المتمثلة فيما يلي[6]:

- ✓ وضع نظام المقاصة عن بعد لدفعات كتلية للوكالات البنكية ، مهما كان موقعها و درجة نشاطها بحيث كل البنوك تشارك في نظام المقاصة.
- ✓ تخفيض مدة التحصيل للقيم المالية (شيك، أمر بالتحويل، ورقة تجارية...إلخ)، في مدة زمنية لا تتعدى ثلاثة أيام على الأكثر ، علما ان هذه المدة كانت تتعدى شهرا كاملا في السابق.
- ✓ تأمين المبادلات بين شبكة البنوك، بمعنى وضع إطار أمني تام لكل المبادلات البنكية التي أصبحت تتم عبر شبكة اتصال إلكترونية، عكس النظام السابق الذي كان يتعامل بطرق تقليدية كالطرود البريدية، و هذه الطرق غير مؤمنة لهذه التبادلات
- ✓ تبسيط الإجراءات مع تخفيض الأخطار و الأخطاء، بمعنى إلغاء الإجراءات في تنفيذ جميع العمليات الحسابية لتحصيل وسائل الدفع.

تحسين سير خزينة البنك و كذلك خزينة المؤسسات بما فيها حسابات الأفراد، و هذا عن طريق دفع أموال في حساباتهم في مدة زمنية قصيرة.

2.3 طريقة سير النظام المركزي للدفع الإلكتروني:

إن عملية سير النظام المركزي للمقاصة الإلكترونية تظهر من خلال المهام الأساسية التي أسندت إليها و تتمثل في[7]:

- ✓ تسيير المشاركة.
- ✓ تسيير المبادلات.
- ✓ مراقبة التبادلات.
- ✓ تسيير المقاصة.

1- تسيير المشاركة: نظام الدفع الإلكتروني يساعد على تسيير عملية المشاركين فيه و هم:

- المشاركون المباشرون الذين يمتلكون أرضية الإعلام الآلي.
- المشاركون غير المباشرين الذين يستعملون أرضية المشارك المباشر.

2- تسيير المبادلات: و تتمثل هذه العملية في تسيير التدفقات المالية المتبادلة بين المشاركين المتمثلة في:

- الكميات النقدية(حسب تعليمة الدفع الصادرة من قبل البنوك التجارية).
- الكميات المالية (مبالغ مالية متمثلة في تحويلات ذات مبالغ ضخمة).
- صور و بطاقات (صور الصكوك موضوع التبادل بواسطة جهاز السكانير).
- رسائل إعلامية خاصة وعامة.
- نشريات إعلامية ملخصة يوميا (لوائح آجال للتسوية، خلاصة التسوية لكل مشارك).
- نشريات إحصائية دورية (إحصاءات التبادل).

و عمليات تسيير المبادلات تتم وفق ما يلي:

أ- مدفوعات الذهاب: و هي عبارة عن لوائح مولدة من طرف قاعدة المشرك ، و مرسلة إلى الجهاز المركزي (CPI) بحيث تكون منظمة وفق عملية الدفع أو الرفض.

ب- مدفوعات الإياب: هي عبارة عن لوائح لعمليات رفض تسوية العمليات و تكون مولدة من قبل الجهاز المركزي (CPI) للمشارك المرسل إليه و حسب نوع العملية.

ت- تنظيم يومية التبادل: و تتمثل عملية تنظيم يومية التبادل للتدفقات المالية المتبادلة بين المشاركين المباشرين و غير المباشرين في ثلاث دورات رئيسية و هي:

- دورة التبادل:و فيها يفتتح الجهاز المركزي لمعالجة كل تسليم يبعث به المشاركين، مع الإجابة على طلبات المشاركين.

- دورة التسديد: و فيها تسدد كل العمليات التي تم تبادلها بين المشاركين في نظام الدفع الإلكتروني، و يظهر هذا في الأرصدة التي تظهر في آخر كل عملية متعددة الأطراف الذي يحددها نظام شبكة (ARTS) و هذا للتسوية و تنتهي باستلام الإشعار (Les avis) الذي يثبت التسديد والتسوية لكل المشاركين في النظام.

- دورة الاستغلال: حيث يقوم فيها نظام الدفع الإلكتروني بصيانة الأرشيف و التطهير، و إدارة المعلومات الأساسية التي تتعلق بيومية المقاصة و المشارك فيها.

3- مراقبة التبادلات: بعد قيام الجهاز المركزي لنظام الدفع الإلكتروني بتسيير العمليات التي يقوم بها المشاركون بمختلف أنواعهم، و هذا في إطار التبادل لوسائل الدفع، تبقى عملية مراقبة التبادلات كخطوة أساسية في إتمام نظام المقاصة الإلكتروني، حيث تتمثل هذه المراقبة في اتباع الخطوات التالية:

- مراقبة الدخول إلى نظام المقاصة الالكترونية من قبل المشاركين.
- مراقبة التدفقات المالية و النقدية.
- مراقبة انسجام عملية التسليم و مجموع الكتل المالية.
- المراقبة المالية

أما في حالة حدوث خطأ من قبل المشاركين، فإن الجهاز المركزي للدفع الإلكتروني يرفض كليا أو جزئيا التسليم، و يرسل تقريرا عاما إلى المشارك الذي تسبب في هذا الخطأ.

4- تسيير المقاصة: و هي تعتبر من المهام الرئيسية التي أسندت إلى الجهاز المركزي، و التي يقوم بها بطريقة عادية عن طريق مراقبة المواقع التي يمتلكها المشاركون حسب تاريخ التسديد ، و بهذه الطريقة يمكنه أن يخلق كل يوم ملف تسديد مسبق لأرصدة و يعرضها على نظام الدفع للمبالغ الضخمة (ARTS) عند استلام إشعار التسديد، حيث يرسل إلى كل مشارك خلاصة تتعلق بتسديداته، أما في حالة نقص رصيد حساب التسديد الخاص بالمشارك في نظام(ARTS) فإن عملية المقاصة الإلكترونية ترفض تنفيذ العملية، و هنا نظام مركز المقاصة الالكترونية يعيد حساب عمليات المقاصة عن طريق عزل العمليات التي تحتوي على نقص.

و الشكل رقم01 يبين لنا كيف تتم الإجراءات في نظام المقاصة الإلكترونية.

4. تقييم نظام الدفع الإلكتروني

1.4 نشاط نظام الدفع الإلكتروني:

يمكن تقييم نظام الدفع الالكتروني من خلال النشاط الممارس خلال فترة الدراسة ، ويمكن أن نلخص ذلك فيما يلي:

- **نشاط نظام (ARTS) خلال الفترة 2006-2017:**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نشاط نظام (ARTS) قد شهد تطورا ملحوظا حيث أنه عرف نموا إيجابيا في عدد العمليات لكن قيمة هذه العمليات عرفت نمو سلبيا في سنوات 2010، 2012، 2013، لتشهد نموا إيجابيا سنة 2014بنسبة 4% ، ثم بعد ذلك شهدت نموا سلبيا خلال السنوات 2015، 2016 لتصل نسبة هذا النمو سنة 2017 إلى -50.5%، ويفسر هذا التراجع للقيم المتفاوض بشأنها بصفة خاصة، إلى الانخفاض القوي المسجل في عمليات السياسة النقدية التي تقلصت بحدة خلال السنوات الثلاث الأخيرة، أما معدل التوافر فقد عرف تطورا ملحوظا حيث وصل سنة 2015 إلى نسبة توافر 100% وهذا يعني أنه تم تشغيله 8ساعات لكل يوم عمل على مدار 255يوم.

- **حجم و حصص العمليات:**

بالنسبة لحجم العمليات نلاحظ أنه في الفترة ما بين 2007 و 2009 كانت نسبة حجم العمليات ما بين المصارف أكبر منها لصالح الزبائن، أما قيمتها في نفس الفترة فكانت كبيرة ما بين المصارف باستثناء سنة 2007، أما في الفترة 2010 و 2016 فكان حجم العمليات لصالح الزبائن أكبر مع بقاء سيطرة قيمة هذه العمليات لصالح ما بين المصارف.

في سنة 2017 سجلت حصة المدفوعات التي تفوق مبلغ 100 مليون دج هيمنة بقيمة إجمالية قدرت بـ 96909.4مليار دج ممثلة بذلك 97% من مبالغ العمليات المسجلة في نظام ARTS، نفس الحال بالنسبة لسنتي 2015و 2016 فقد بلغت هذه الشريحة(التي تفوق 100مليون دج) نسبة 90.1% ، بينما سنة 2014 فقد هيمنت الشريحة الثانية التي تمثل حجم المدفوعات التي تتراوح مبالغها ما بين خمسة ملايين ومائة مليون دج بنسبة 42.4%،

- **نشاط نظامATCI خلال الفترة 2006-2017:**

نلاحظ من خلال الجدول رقم أن عدد العمليات وقيمتها قد شهد تطورا إيجابيا خلال سنوات الدراسة، حيث أنه سنة 2017 عالج نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض ما يعادل 22.9 مليون عملية بقيمة 18753.8 مليار دج أي بارتفاع إيجابي قدر بـ 9.3% من حيث الحجم و 6.3% من حيث القيمة مقارنة بسنة 2016، والأمر نفسه لبقية السنوات إذ نلاحظ أنه دائما هناك نمو إيجابي خلال فترة الدراسة، ولو قمنا بتحليل سبب هذا الارتفاع لوجدنا أن الصكوك والتحويلات قد مثلت النسبة الأكبر من مجموع هذه المعاملات وهذا يدل على أن تركز حجم المعاملات يبقى في هذا النوعين فقط، وهذا لا يعكس التنوع في بقية المعاملات.

2.4 إيجابيات نظام الدفع الإلكتروني:

إن هذا التحديث في نظام الدفع الجزائري جاء لإحداث تغيرات إيجابية على مستوى البنك، باعتباره وحدة من وحدات الاقتصاد الجزئي و من ناحية أخرى على مستوى الاقتصاد الكلي حسب اهدافه الخاصة و العامة و المتمثلة في[8]:

- **على مستوى الاقتصاد الجزئي:**
  - ✓ التحسين من نظام الدفع البنكي و خدماته.
  - ✓ التحكم في عامل الوقت الذي تقلص من 21 يوم إلى (J+2=3jours).
  - ✓ التقليل من إجراءات التحصيل و التحكم فيها عن طريق وسائل تقنية.
  - ✓ التحكم في الأخطار التي تواجه كل عملية سواء داخلية(ظروف خاصة بالبنك) أو خارجية (ظروف خاصة بوسائل الاتصال مثل الحوالات البريدية).
  - ✓ القضاء على التلاعبات المحاسبية بين البنوك.
  - ✓ تفعيل دور الوساطة البنكية كوسيط مالي في الاقتصاد الوطني.
  - ✓ رفع من معدل التعامل مع البنوك من طرف الأفراد و المؤسسات.
- **على مستوى الاقتصاد الكلي:**
  - ✓ التحكم في دورة السيولة (M1) من طرف السلطات النقدية.
  - ✓ تسجيل كل العمليات المالية و المتعلقة بتسوية المبادلات التجارية في سجلات بنك الجزائر و خاصة التحويلات ذات مبالغ أكبر من 1.000.000،00دج.
  - ✓ الحفاظ على قيمة وسائل الدفع من خلال عملية المراقبة التي يقوم بها بنك الجزائر لنظام الدفع المركزي الالكتروني، علما أن كل وسائل الدفع و خاصة الشيك الذي فقد قيمته في التعاملات النقدية بسبب رداءة نظام الدفع الكلاسيكي، و حتى إن وجدت قوانين ردعية تعاقب كل من لم يحترم استعمال هذه الوسيلة من وسائل الدفع البنكية.
  - ✓ محاربة عملية تبييض الأموال عن طريق معرفة مصادرها ، و كذا الاطلاع على هوية أصحابها.
  - ✓ التقليل من عملية التلاعب في الكتابات المحاسبية بين مسيري البنوك التي تؤدي إلى اختلاسات مالية من صناديق البنوك.
  - ✓ التفعيل الجيد لمهمة البنك كوسيط مالي و رفع من معدل التعامل مع البنوك التجارية.

تجسيد سلطة بنك الجزائر كسلطة نقدية في التعاملات الاقتصادية من جهة و التحكم في آليات الدفع البنكية من أجل وضع سياسة نقدية محكمة و مستقلة.

3.4 سلبيات نظام الدفع الإلكتروني:

يمكن أن نحصر هذه السلبيات في النقاط التالية[9]:

- ✓ نقص كفاءة الموظفين في التحكم في عامل التكنولوجيا الخاص بنظام الدفع الالكتروني.
- ✓ الزيادة في المدة الزمنية التي كان يستغرقها تحويل أموال اكبر من 1.000.000،00دج،حيث كان التحويل على المستوى المحلي أو الخارجي بين الوكالات البنكية يستغرق ساعة واحدة عن طريق استعمال الفاكس، أما عن طريق شبكة (RTGS) فيصل إلى أكثر من سبعة أيام، مما يجعل العديد من زبائن البنوك يتحايلون مع نظام الدفع الجديد باستعمالهم لمبالغ اقل، و يستعملون اتصال تقليدية و بالتالي عدم تسجيلها في دفاتر بنك الجزائر.
- ✓ ضعف في شبكة الاتصال (SWIFT)التي وضعتها الدولة للبنوك التجارية حيث يبقى استعمالها محدودا جدا.
- ✓ كثرة الانقطاعات بين مركز نظام الدفع (CPI) و أرضية المشاركين أثناء فترة العمل، مما يسبب تأخر مدة التسديد.
- ✓ الزيادة في المدة الزمنية التي كانت 48 ساعة والمتعلقة بتحصيل وسائل الدفع على المستوى المحلي إلى 72 ساعة (J+2=3jours) مثلها مثل آليات الدفع الأخرى خارج المكان.

✓ عدم التحكم في نقل المعلومات و الصور الكاملة التي ترسل من البنك إلى مركز الدفع الالكتروني عبر أرضية المشارك.

4. خاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع نظام الدفع الإلكتروني يمكن القول أن هذا النظام مازال في مراحله الأولى حيث بلغت البنوك الجزائرية أشواطا مهمة في عملية مواكبتها للتطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا الاتصال من خلال استعمال أنظمة الدفع الالكترونية المتطورة التي أوصى بها بنك التسويات الدولية من خلال نظام الـ ARTSو نظام الـ ATCI واستعمالها في مختلف عملياتها المصرفية.

حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

✓ تحتل شريحة حجم المدفوعات التي تفوق مائة مليون دج الحصة الأكبر بنسبة تفوق 90% خلال معظم سنوات الدراسة.

✓ هيمنة الصكوك والتحويلات على حجم المعاملات على حساب الأوراق التجارية، الاقتطاعات والمعاملات عبر البطاقات المصرفية وهذا يدل على أن تركز حجم المعاملات يقتصر على نوعين فقط.

✓ المعاملات عبر البطاقات المصرفية تبقى ضعيفة وهذا يدل على أن نظام الدفع الجزائري لم يصل بعد إلى مرحلة التطور .

و على ضوء ذلك نقترح ما يلي:

✓ ضرورة تكوين القائمين على أنظمة التسوية (ARTS) و المقاصة (CPI) لتحسين الخدمات وتقليص الوقت.

✓ ضرورة تدريب العاملين على أرضية المشارك في البنوك التجارية باعتبارهم همزة الوصل بين هذه الأنظمة و بنوكهم التجارية.

✓ القيام برقمنة الأوراق التجارية وتوحيدها لتسهيل عملية تبادلها الكترونيا.

✓ تشجيع التجار على استعمال أجهزة الدفع الإلكتروني TPE من جهة ،وكذا الترخيص لهم بالترويج لمنتجاتهم عبر شبكة الأنترنت لتعزيز استعمال البطاقات المصرفية مون جهة أخرى.

✓ التوسع في استعمال أدوات الدفع الجديدة.

✓ مواصلة استحداث الحكومة الالكترونية لتقريب المواطن والمؤسسات الاقتصادية والحكومة والبنوك التجارية ببعضها البعض. .

5.الأشكال والرسومات البيانية:تدرج وترتب بنهايه المقال

شكل رقم01: المخطط العام للدفع البنكي الالكتروني

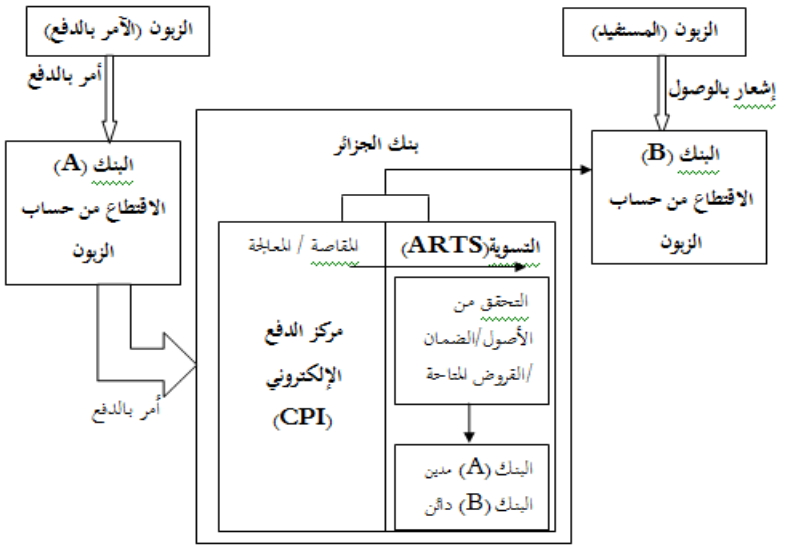

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

جدول رقم 01: نشاط نظام (ARTS) خلال الفترة 2006-2017

السنوات	معدل التوافر(%)	عدد العمليات	قيمة العميات (مليار دينار)	عدد أيام العمل	المتوسط الشهري		معدل النمو (%)	
					عدد العمليات	قيمة العمليات	عدد العمليات	قيمة العمليات
2006	–	142373	169635	226	12943	15421,4	-	-
2007	–	176900	313373	251	705*	1248.5**	24	85
2008	99.34	195175	607138	252	16265	50595	10.3	93.7
2009	99.56	205736	649740	253	17 145	54 145	5.4	7
2010	99.93	211561	587475	254	17630	48956	2.8	-9.6
2011	99.77	237 311	680 123	251	19 776	56 676	12.8	15.8
2012	99.77	269 557	535 234	252	22 463	44 603	13.6	-21.3
2013	99.99	290 418	358 026	253	24 202	29 835	7.7	-33.1
2014	99.99	314 357	372 394	253	26 196	31 033	8.2	4.0
2015	100	334749	265241	255	27896	22095	6.5	-28.8
2016	-	328404	201692.3	-	1314*	806.8**	0.007	-23.9
2017	-	339227	99896.3	-	1346*	396.4**	3.3	-50.5

*متوسط يومي ، ** قيمة يومية ، -معلومات غير متوفرة

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر2006-2017

السنوات	حجم العمليات (%)		حصص العمليات (%)	
	ما بين المصارف	لصالح زبائن المصارف	ما بين المصارف	لصالح زبائن المصارف
2006	–	–	–	–
2007	58.1	41.9	28	72
2008	54.8	45.2	98.9	1.1
2009	50.6	49.4	99.3	0.7

جدول حصص

التقارير السنوية الجزائر2006-

نشاط نظام

2010	44.2	55.7	99.1	0.9
2011	39	61	99	1
2012	35.7	64.3	98.2	1.8
2013	32.9	67.1	97.1	2.9
2014	30.9	69.1	97.5	2.5
2015	28.6	71.4	96	4
2016	30.2	69.8	95.7	4.3

رقم 02:حجم و العمليات

المصدر: لبنك 2016

جدول رقم03: ATCI

السنوات	عدد العمليات (مليون)	قيمة العميات (مليار دينار)
2006	-	-
2007	6.9	5452.2
2008	9.3	7188.3
2009	11.4	8534.8
2010	13.9	8878.1
2011	17.1	10581.6
2012	17.4	11766.1
2013	19.5	12661.6
2014	20.8	13989
2015	20.8	15892
2016	21	17639.5
2017	22.9	18753.8

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر2006-2017

6. قائمة المراجع: تابع

- الكتب والأطروحات:

-عبد القادر بحيح، الشامل في أعمال البنوك، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

-عبد القادر بحيح، الشامل لتقنيات أعمال البنوك، دار الخلدونية للنشر والتورزيع،الطبعة02، الجزائر 2017.

- جمعون نوال، دور الصيرفة الشاملة في تفعيل أداء البنوك الجزائرية (1990-2013) حالة بنك البركة الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص: نقود و مالية، جامعة الجزائر، 2014-2015 .

- الأنظمة والقوانين:

- نظام رقم 05-04 المتعلق بنظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 15 يناير 2006، العدد02.

- نظام رقم 05-06 المتعلق بمقاصة الصكوك وأدوات الدفع الخاصة للجمهور العريض الأخرى، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 23 أبريل 2006، العدد 26.

- مواقع الانترنيت:

- التقارير السنوية من 2006 إلى 2017 للتطورات الاقتصادية والنقدية ،بنك الجزائر.متاحة على الموقع:

https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

-شركة ساتيم، متاحة على الموقع:

https://www.satim-dz.com/?to=detail&id_cat=23&id_article=29

consulté le 20/05/2017.

7. هوامش:

1-نظام رقم 05-04 المتعلق بنظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 15 يناير 2006، العدد02، ص29..

2-التقرير السنوي 2010 للتطور الاقتصادي والنقدي ،بنك الجزائر، ص120.

3- نظام رقم 05-06 المتعلق بمقاصة الصكوك وأدوات الدفع الخاصة للجمهور العريض الأخرى، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 23 أبريل 2006، العدد 26، ص24..

4 https://www.satim-dz.com/?to=detail&id_cat=23&id_article=29 consulté le 20/05/2017.

5-جمعون نوال، دور الصيرفة الشاملة في تفعيل أداء البنوك الجزائرية (1990-2013) حالة بنك البركة الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص: نقود و مالية جامعة الجزائر 2014-2015، ص235.

6-عبد القادر بحيح، الشامل في أعمال البنوك، دار الخلدونية للنشر و التورزيع، الجزائر 2013،ص247.

7-عبد القادر بحيح، الشامل في أعمال البنوك، دار الخلدونية للنشر و التورزيع، الجزائر 2013، ص251.

8-عبد القادر بحيح، الشامل لتقنيات أعمال البنوك، دار الخلدونية للنشر و التورزيع،الطبعة02، الجزائر 2017، ص259.

9-عبد القادر بحيح، الشامل لتقنيات أعمال البنوك، دار الخلدونية للنشر و التورزيع،الطبعة02، الجزائر 2017، ص261.